

الوزير

٢٩ آب ٢٠٢٢

مذكرة ادارية رقم ٧٨٦/ف

تكليف لجنة مختصة من المديرية العامة للطرق والمباني مهمتها دراسة وضعية الأشغال المنفذة من قبل مجلس الإنماء والإعمار في منطقة المصنع (مسرب الشاحنات) ومدى مطابقتها لعوامل السلامة العامة والشروط والمواصفات الفنية المطلوبة

حرصاً على حسن وإنتظام سير العمل،

وحيث أنه قد سبق لمجلس الإنماء والإعمار أن قام بدراسة وتلزييم وتنفيذ واستلام أشغال مشاريع انشائية مختلفة في منطقة المصنع الحدودية لا سيّما منها أعمال مستلزمات وعوامل السلامة المرورية على طريق الحدود السورية - اللبنانية،

وحيث أن المجلس المذكور قد قام بتنفيذ المشروع ورقابته كما وعملية الاستلام والتسليم مستعيناً بمكتب استشاري متخصص وذلك وفقاً للأصول والأنظمة الداخلية التي ترعى أعمالها،

وحيث أن المجلس المذكور يحلّ محلّ أي إدارة أو مؤسسة لمنح الموافقات والرخص اللازمة لتنفيذ مشاريعه وهو يرتبط بعلاقة تشاور وتعاون مع مختلف الوزارات والمؤسسات العامة سناً لأحكام المادة ٢ من مرسوم إنشائه،

وبغية تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التأهيل لشبكة الطرق والمتمثلة بإنجاز الأعمال والأشغال وفق أحدث الشروط والمواصفات الفنية المعمول بها وبما يخدم المصلحة العامة، وبعد الحادث الأليم الذي وقع على طريق المصنع الحدودي في القسم الذي قام مجلس الإنماء والإعمار بدراسته وتنفيذه واستلامه،

وبغية وضع حد للحوادث المتكررة على الطريق المذكور مما يستتبع ذلك من اجراءات وتدابير ضرورية وعاجلة،

الوزير

تؤلف لجنة قوامها السادة:

- مدير عام الطرق والمباني المهندس طانيوس بولس
- مدير الطرق المهندس سعيد مرسل
- رئيس مصلحة الدروس المهندس محسن طليس
- رئيس مصلحة الصيانة المهندس محمود الحجار
- المدير الاقليمي في البقاع المهندس احمد الحجار

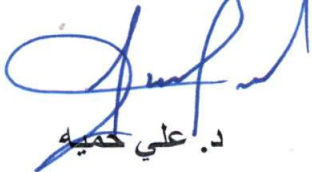
مهمتها دراسة وضعية الأشغال المنفذة من قبل مجلس الإنماء والإعمار في منطقة المصنع (مسرب الشاحنات) ومدى مطابقتها لعوامل السلامة العامة والشروط والمواصفات الفنية المطلوبة ورفع الاقتراحات اللازمة كما والتدابير والاجراءات الضرورية والعاجلة لتأمين كافة عوامل السلامة العامة على الطريق المذكور وعلى اللجنة أن تنجز أعمالها خلال مهلة ثلاثة أيام وترفع تقرير تفصيلي.

مع الإشارة إلى أنه قد سبق لوزارة الأشغال العامة والنقل أن وجّهت كتاباً إلى مجلس الإنماء والإعمار تحت الرقم ١٣٣٧/ص تاريخ ٢٠٢٢/٠٦/٢٠ تطلب فيه تفعيل عملية التنسيق والمتابعة مع المجلس لا سيما لناحية مشاريع تأهيل وتحديث شبكات الطرق وبما يخدم المصلحة العامة وبالتالي فإن الوزارة ستعتمد إلى ايجاد آلية قانونية مع مجلس الإنماء والإعمار ليصار إلى متابعة المشاريع واستلامها أصولاً وفق الشروط والمواصفات المعمول بها.

تبليغ الى:

- المديرية العامة للطرق والمباني

وزير الأشغال العامة والنقل



د. علي حميه

٢٩ آب ٢٠٢٢